

استخدام الذكاء الاصطناعي في أنظمة العدالة في ظل مبادئ المفوضية الأوروبية لفعالية العدالة

The use of artificial intelligence in justice systems under the -
European Commission Principles for the Effectiveness of Justice

1. Mahdaoui Abdelkader

Faculty of Law and Political Science
Ahmed Draia University, Adrar, Algeria
mahdaouiaek@univ-adrar.edu.dz

1- مهداوي عبد القادر *

كلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة أحمد درايعية أدرار - الجزائر
mahdaouiaek@univ-adrar.edu.dz

2. Fesraoui hanan

Faculty of Law and Political Science
Saida University, Algeria
fesraouihanan@yahoo.fr

2- فصراوي حنان

كلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة سعيدة - الجزائر
fesraouihanan@yahoo.fr

تاريخ القبول: 2025/03/ 24

تاريخ الاستلام: 2025/02/ 18

ABSTRACT:

The issue of the use of artificial intelligence (AI) technologies in European judicial systems has received great attention from members of the Council of Europe. Recognizing the importance of establishing the rules of international human rights law in efforts to integrate AI applications into justice systems, the European Commission for the Efficiency of Justice (CEPEJ) sought, through the European Ethics Charter, to provide strong guarantees for AI applications that involve risks that may cause infringement of human rights. Through our study, we tried to explore the most important elements of the success of

ملخص باللغة العربية:

حظيت مسألة استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي (AI) في النظم القضائية الأوروبية باهتمام بالغ من طرف أعضاء مجلس أوروبا. وإدراكاً منها لأهمية ترسيخ قواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان في جهود إدماج تطبيقات الذكاء الاصطناعي في أنظمة العدالة سعت المفوضية الأوروبية لفعالية العدالة من خلال الميثاق الأخلاقي الأوروبي إلى توفير ضمانات قوية لتطبيقات الذكاء الاصطناعي التي تنطوي على مخاطر قد تسبب مساساً بحقوق الإنسان. حاولنا من خلال دراستنا استكشاف أهم

* المؤلف المرسل.

the European Charter, and its repercussions on European justice systems. We concluded that it provides a successful model for regional cooperation in the field of justice reform, and the integration of artificial intelligence technologies into the work of judicial bodies.

مقومات نجاح الميثاق الأوروبي، وانعكاساته على أنظمة العدالة الأوروبية. و توصلنا إلى أنه يقدم نموذجاً ناجحاً للتعاون الإقليمي في مجال إصلاح العدالة، وإدماج تقنيات الذكاء الاصطناعي في عمل الأجهزة القضائية.

Keywords: Artificial Intelligence ; European Commission for the Efficiency of Justice; European Code of Ethics.

كلمات مفتاحية: الذكاء الاصطناعي؛ المفوضية الأوروبية لفعالية العدالة؛ الميثاق الأخلاقي الأوروبي.

مقدمة:

أشارت محكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي في أحد أحكامها أن وجود الولاية القضائية الفعالة التي تكفلها محاكم مستقلة متأصلة، يعتبر ضرورياً للحفاظ على سيادة القانون، و حماية الحقوق والحريات، إلا أن ذلك لا يعد كافياً، ما لم يتسم النظام القضائي بثلاث خصائص أساسية هي: الاستقلال، الجودة والكفاءة. من هذا المنظور، عملت الدول الأوروبية منذ عام 2002 على إطلاق مشروع إصلاح العدالة، بإنشاء المفوضية الأوروبية لفعالية العدالة (CEPEJ)، حددت مهامها في متابعة وتنسيق جهود تحسين جودة وكفاءة النظم القضائية الأوروبية، وتوجيه السياسات العامة في مسائل العدالة، بما يتناسب مع التحولات التكنولوجية المتلاحقة.

احتلت مسألة الاستخدام التدريجي لتقنيات الذكاء الاصطناعي (AI) في النظم القضائية الأوروبية مكاناً هاماً في عمل المفوضية الأوروبية، باعتباره أداة ضرورية لتوجيه ودعم عمل المهنيين القانونيين، وتوفير المعلومات للمتقاضين، فكللت جهودها بالتوصل سنة 2018 للميثاق الأخلاقي الأوروبي لاستخدام الذكاء الاصطناعي في أنظمة العدالة وبيئتها.

واعتباراً أن الهدف الأسمى من إدماج التقنيات الرقمية في أنظمة القضاء هو تجسيد المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان والحريات العامة، و ضمان المحاكمة العادلة، حدد الميثاق الأخلاقي الأوروبي خمسة مبادئ يكون على الدول الأوروبية اعتمادها في إصلاح أنظمتها القضائية، بما يتماشى مع إدخال العدالة الرقمية في أنظمة العدالة، دون الإخلال بالمواثيق الأوروبية ومبادئ القانون الدولي لحقوق الإنسان.

لضمان التاففء الفعال للمفءاق الأءلاقى الأوروبى؁ ءءء المفوضفة الأوروبفة السلااء المسءلة المذكورة فى المفءاق؁ على إءراء ءقفم ءورى منءزم لءنفء المباءى ءمسة؁ ومعالجة أسباب عءم الاسءفاء أو الاسءفاء ءزئى؁ كما ءءء على اقءراح ءءسفاء الازمة لءكففه وفق مءطلباء ءطور ءءقففاء واسءءاءمائها.

أهمفة ءراءسة:

على الرغم من ءءل ءاىر على المسءوى الفقفى و العملى ءول مءى فعلفة الأنظمة المعلوماءفة فى ءءسفن كفاءة العءالة؁ فإن أغلب ءول الأوروبفة قء ءققء نءاءاء معءبرة فى مءال رقمئة العءالة واعءماء ءقففاء العءالة ءءبؤفة؁ الأمر الذى فءم نموءءا ناءءا للءعاون الإقفمى فى مءال إصلاء العءالة؁ و إءماء ءءقففاء الرقفمة فى عمل الأجهزة القضائفة و بفئءها؁ فمكن لبقفة مئاوق العالم الاسءرشاء به فى إصلاء منظماءها القضائفة.

إشكالفة ءراءسة:

انءلاقا مما سبى نءاول فى ورقءئا البءئفة مناقشة الإشكالفة الرئفسفة ءالفة: ما أهمفة مباءى المفءاق الأءلاقى الأوروبى لاسءءاءم الءكاء الاصءناعى فى أنظمة العءالة و بفئءها؁ لضمان ءءامفة الازمة لءقوق الإنسان والءرفاء العامة؁ بمناسبة اسءءاءم الءكاء الاصءناعى فى أنظمة العءالة؟

منهءفة البءء:

اعءمءنا فى ءراءسءنا على المنهء الوصفى ءءللفى لمناقشة أهم مباءى المفءاق الأءلاقى الأوروبى؁ كما اسءءءمنا المنهء ءارفءى المناسب لباء ءءطورات ءاصلة فى منهء المفوضفة الأوروبفة لفعلفة العءالة و نشاطها.

ءطة ءراءسة:

لمعالجة ءوانب الموضوع قمنا باسءءراض ءهوء المفوضفة الأوروبفة لفعلفة العءالة لإءماء ءقففاء الءكاء الاصءناعى فى أنظمة العءالة الأوروبفة (المبءء الأول)؁ ءم بءئئا مضمون المباءى ءمسة للمفءاق الأءلاقى الأوروبى لاسءءاءم الءكاء الاصءناعى فى أنظمة العءالة و بفئءها؁ ومءى انعكاسها على إصلاء النظم القضائفة الأوروبفة (المبءء ءانى).

المبحث الأول: الجهود الأوروبية لإدماج الذكاء الاصطناعي في أنظمة العدالة.

تلعب التكنولوجيا الرقمية في عصرنا الحالي دورا متزايدا في جميع جوانب حياة الإنسان. ومما لا شك فيه أن الذكاء الاصطناعي¹ يتطور بسرعة مذهلة، وأنه سيحدث في المستقبل القريب تغييرات عميقة في حياتنا، من خلال مزايا عديدة، مثل تحسين طرق التعليم والرعاية الصحية، وتطوير أساليب الصناعة والزراعة، والمساهمة في التعامل مع تغير المناخ، وتعزيز السلامة والأمن المجتمعي وغيرها. ويمكن ملاحظة التغييرات الحاصلة في إدخال التكنولوجيا الرقمية في نظام العدالة على مستويين، يشمل المستوى الأول رقمنة الإجراءات القانونية وتبادل المستندات عبر الوسائل الرقمية، بينما يتعلق المستوى الثاني باعتماد منصات حل النزاعات عبر الإنترنت و افتراضية العملية القانونية تحت إشراف المحكمة، في حين يقدم الذكاء الاصطناعي مستوى أرقى بتولي الآلة مهمة الفصل في النزاع، بناء على خوارزميات² معدة مسبقا من طرف الشركات المختصة في تكنولوجيا المعلومات، ما أدى إلى ظهور مصطلح العدالة الرقمية³، التي و إن لاقت تجاوبا كبيرا من عدة

1 تعود أولى استخدامات الذكاء الاصطناعي لفترة الثمانينيات من القرن الماضي، من خلال برامج حاسوبية تحاكي المهارات التحليلية للإنسان، ثم تطورت استعمالاته في مجالات الخبرة والترجمة وعمل الروبوت والبصمة الصوتية، لتتجسد أخيرا في فكرة التعلم الآلي بفضل استخدام الخوارزميات. أنظر كلا من: عمر عبد المجيد مصباح، توظيف خوارزميات " العدالة التنبؤية " في نظام العدالة الجنائية: الأفاق والتحديات، المجلة الدولية للقانون، المجلد العاشر، العدد المنتظم الأول، كلية القانون دارنشر جامعة قطر، 2021، ص 237. أروى الجلعود، أحكام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في القضاء، الجمعية العلمية السعودية (قضاء)، ط1، 1444، ص 47-56.

2 تعرف الخوارزميات بأنها "وصف لسلسلة من الخطوات التي تتيح الحصول على نتيجة من العناصر المقدمة كمدخلات، ما يعني أن الخوارزميات التنبؤية في المجال القضائي، هي قرارات سابقة للمحكمة". انظر:

- Mélanie Foyer, *L'IMPACT DE LA JUSTICE PRÉDICTIONNELLE SUR L'OFFICE DU JUGE*, Master 2 de Droit Privé Fondamental, Université de Strasbourg, Année universitaire 2021-2022, p.6.

3 عرف الأستاذ كريم بن يخلف مدير مخبر العدالة الرقمية في جامعة مونتريال بكندا العدالة الرقمية بأنها: "دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عمليات تسوية المنازعات القضائية وغير القضائية والتشابك الرقمي لجميع أصحاب المصلحة المشاركين في القضايا القانونية". انظر:

- Pauline Langlois, *Utilisation et impact des outils d'intelligence artificielle dans des contextes de cyberjustice*, Mémoire présenté en vue

ءهات؁ فإنها ءواجه من ءهات أخرى مءاذير عءيدة؁ ءءعلق بالأءلاقيات السببرانية¹؁ وضمن الحماية الكافية للءقوق والءرباء المنصوص عليها في مواءق ءقوق الإنسان².

كءءبءة ءءمة للءءءء العلمى والءءنولوجى أولء الءول الأوروبىة كءبرها من مناطق العالم المءءءء اءءماماً بالءاً بإءماج الءقءنفاء الرءمىة فى أنظءمة العءالة (المطلب الأول)؁ وءمكءت من اعءماء إءار إءلىمى للءعاون فى مءال إصلاء العءالة وءءوئر العءالة الرءمىة بإنشاء المفوضىة الأوروبىة لفعالىة العءالة (CEPEJ) (المطلب الءانى)

المطلب الأول: ءءور اسءءءاء الءكاء الاصطناعى فى أنظءمة العءالة الأوروبىة.

بمءل الءكاء الاصطناعى أهم إءاءازاء العقل البشرى فى بءاءاء الأفىة الءالءة؁ نظرا للمزاءب العءبءة الءى بءءمها فى مءءلف مناعى ءىاة العامة؁ ومن بببها مرفق القضاء. وقء سءرء الشركاء الناشئة فى الولافاء المءءءة الأمركىة وبعبء بلءان أوروبا والصبب مبزانفاء كببرة لءءوئر اسءءءاءاء الءكاء الاصطناعى فى

- de l'obtention du grade de maîtrise des sciences, HEC MONTRÉAL (École affiliée à l'Université de Montréal), Décembre 2020, p.16
https://biblos.hec.ca/biblio/memoires/Langlois_Pauline_m2020.pdf

اطلع علبه بءاربء 2024/01/10 على الساعة 18.30.

1 ءعنى الأخلاءقاء السببرانىة ءملة النواظم المعبارىة والاءءزاماء الأخلاءقىة الءى ءشكل السلوك المءالى؁ والءى بنبغى أن بنبضب بها مسءءءم الانترنت وءءنولوجفا الاءءصال ءءبءة. انظر: بلقاسم أمبب بن عمرة؁ مقربب إبببى للقضاء السببرانى: نظرىة العءالة عءء ءون راولز أنموءءا؁ ؁ مءلة الناصرىة للءراءاء الاجءماعىة والءاربىة؁ المءل 10؁ عءء2؁ ءبسمبر 2019؁ ص 690.

2 أعلن مفوض الأمم المءءءة السامى لءقوق الإنسان فولكر ءورك فى معرض ءعلبقه على قانون الاءءاء الأوروبى بشأن الءكاء الاصطناعى قائلأ: "من الضرورى للءابة ءركبز العءالة على الناس وءقوقهم؁ وإءراك اءءباجاءهم فى مءال العءالة والاسءءابة لها؁ و أنه من الملح والطارئ للءابة ءءقق ذلك. فالفضائء المءعلقة بالمراقبة عبر الإنترنت على نطاق ءماعى؁ والشكوك والءساءلاء المءبطة بالءكاء الاصطناعى ءسلط الضوء ءهازأ على ءاءة إلى العءالة الرءمىة". أنظر رسالة مفوض الأمم المءءءة السامى لءقوق الإنسان إلى مؤسساء الاءءاء الأوروبى ءول قانون الاءءاء بشأن الءكاء الاصطناعى؁ 08 ءءربب الءانى/نوفمبر 2023.

<https://www.ohchr.org/ar/open-letters/2023/11/turk-open-letter-european-union-highlights-issues-ai-act>

أنظمة العدالة وبيئتها، رغم المحاذير والمعارضة الشديدة من عدة جهات (الفرع الأول).

كما سارعت أغلب الدول الأوروبية إلى تطوير منظوماتها القضائية، ومواكبة التطورات التكنولوجية في مجال التقاضي، بهدف تعزيز نظام العدالة وسيادة القانون، والتغلب على تحديات ومثالب العدالة الناجزة، فكانت سباقاً في رقمنة إجراءات التقاضي وتبادل العرائض، لتسريع وتيرة التقاضي، ولتتمكن بعدها من تطوير أنظمة التقاضي الإلكتروني، والإعداد التدريجي لإدخال الذكاء الاصطناعي في أنظمة العدالة (الفرع الثاني).

الفرع الأول: استخدام الذكاء الاصطناعي في أنظمة العدالة: المزايا والمحاذير.

حظيت مسألة إدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتواصل في إدارة الأنظمة القضائية باهتمام بالغ من طرف المنظمات الدولية والتشريعات الوطنية والأوساط الأكاديمية، كونها تساهم في تعزيز فرص الوصول إلى العدالة، وتسهيل إجراءات التقاضي، وزيادة فرص المحاكمة العادلة للجميع، وتحقيق الكفاءة والنزاهة في مرفق القضاء، إلا أن المحاذير أو المثالب العديدة التي رافقت هذا الاستخدام ما فتئت تعزز النقاشات والبحوث على مختلف الأصعدة التكنولوجية والقانونية والاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية.

أولاً- المزايا:

يرجع معظم الدارسين فكرة استعمال تقنيات الذكاء الاصطناعي في أنظمة العدالة إلى الحقوقي وعالم التكنولوجيا جاك ألو (Jacques Ellul) المتخصص بمادة تاريخ القانون، الذي أسس عام 1977 في مؤلفه "التكنيك الفني"، لارتباط العدالة بالتكنولوجيا، بعد أن شهد عصره قفزة في مجال التكنولوجيا وتقنية المعلومات¹.

ولعب القطاع الخاص في الدول المتقدمة دوراً ريادياً في تطوير الروبوتات المخصصة لمساعدة المتقاضين، على غرار ما قدمته المؤسسات الناشئة في

1 محمد مصباح، العدالة التنبؤية، الموقع الإلكتروني لمركز بغداد للتنمية القانونية والاقتصادية، <https://bclcd.org> اطلع عليه بتاريخ 08 جانفي 2024.

الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تم ابتكار محامين آليين يعملون على تقديم الخدمات لمتخصصي العدالة، بشكل الكتروني من خلال شبكة الانترنت¹. ويمكن إجمال مزايا إدراج تقنيات الذكاء الاصطناعي في أنظمة العدالة فيما يلي:

- 1- **تسريع وتيرة الفصل في القضايا:** نظرا للتشابه في بعض القضايا، فإن الذكاء الاصطناعي يسهل على المهنين والقضاة حساب مبالغ التعويضات في وقت قياسي اعتمادا على إحصائيات تتعلق بالنزاعات الفردية والجماعية السابقة، وبالتالي يسرع إجراءات التقاضي والفصل في النزاعات.
- 2- **تحقيق استقلالية وحيادية القاضي:** حيث أن أحكام القضاء اعتمادا على الذكاء الاصطناعي تتسم بالنوعية، بتجرد القاضي من الأحكام المسبقة والرأي الخاص، و يكون حينها في منأى عن كافة الضغوط الخارجية.
- 3- **توحيد الاجتهاد القضائي:** تتيح برمجيات الذكاء الاصطناعي للقاضي إمكانية أكبر في فهم السوابق القضائية، ما يعزز سرعة الفصل في النزاعات، ويحقق مبدأ المساواة أمام القضاء، ويحقق توحيد الاجتهاد القضائي على مستوى الدولة.

ثانياً- المحاذير:

- يواجه استخدام الذكاء الاصطناعي في أنظمة العدالة انتقادات عديدة، تتعلق بجوانب تكنولوجية وقانونية واقتصادية واجتماعية، يكون لها انعكاسات سلبية على إجراءات التقاضي وآلات الفصل في النزاعات.
- 1- **المساس بالحقوق والحريات:** على الرغم من المزايا العديدة المذكورة أعلاه، حرصت التشريعات الأوروبية على ألا ينقلب الذكاء الاصطناعي بمفهومه العام وبالا على الإنسانية، من عدة أوجه، لعل من أكثرها ارتباطا بنظام العدالة، ضمان الحماية اللازمة للحقوق والحريات، ومتطلبات اتساق الممارسات في بيئة العدالة وفق أهداف الصكوك الأوروبية لحقوق الإنسان، خصوصا منها

1 سينتيا الفليطي، "العدالة التنبؤية" Predictive Justice - ، الموسوعة السياسية، 2020-04-

12، متاح على الرابط التالي:

<https://political-encyclopedia.org/dictionary/>

اطلع عليه بتاريخ 20 جانفي 2024 على الساعة 18.00.

الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان و التوجيه الأوروبي بشأن حماية البيانات الشخصية في البيئة الرقمية¹.

2- تحمل المسؤولية القانونية: يثار من الناحية القانونية إشكال هام يتعلق بحدود إحلال الآلة محل القاضي البشر "الإنسالة"، ومدى تحميل الروبوتات المسؤولية القانونية²، ذلك أن قانون المسؤولية يواجه تحديات كبرى من حيث إمكانية تحديد الروبوتات التي تتحمل المسؤولية عن الأضرار، ومن حيث كيفية تقسيم المسؤولية بين الروبوت ومصممه البشريين، والمصنعين، والمستخدمين، وما إلى ذلك من المسائل المرتبطة بالشخصية القانونية للروبوت³.

3- تسليع العدالة: لا شك أن إقبال الشركات التجارية وتسابقها على تطوير برمجيات الذكاء الاصطناعي يقف وراءه الربح المادي، الذي سينعكس على بيئة العدالة من حيث رفع تكلفة التقاضي و أتعاب المحامين والخبراء والمنفذين وغيرهم، و بالتالي يفرغ جهاز العدالة من بعده القيمي الأخلاقي، ليتحول إلى

1 أكدت القواعد الأوربية في القانون المدني للإنسالة لعام 2017 ونظيره المتعلق بالسياسة الصناعية الأوربية المتعلقة بالذكاء الاصطناعي والإنسالات لعام 2019. لتفاصيل أكثر انظر: الأستاذ الدكتور محمد عرفان الخطيب،

ARTIFICIAL INTELLIGENCE AND LAW-A COMPARATIVE CRITICAL STUDY IN THE FRENCH AND QATARI CIVIL LEGISLATIONS-IN LIGHT OF THE EUROPEAN CIVIL LAW RULES ON ROBOTICS OF 2017 AND THE COMPREHENSIVE EUROPEAN INDUSTRIAL POLICY ON ARTIFICIAL INTELLIGENCE AND ROBOTICS OF 2019, Journal of Legal Studies, Vol. 2020 , Article 4, p.20.

2 وقفت أصوات عديدة ضد إحلال الآلة محل القاضي البشر "الإنسالة"، رافضة منح الآلة الشخصية الاعتبارية التي تؤهلها لتحمل المسؤولية، ومن ذلك موقف اللجنة الاقتصادية والضمان الاجتماعي الأوروبي (Cese) عام 2017 المتضمن رفض منح الشخصية الاعتبارية للروبوتات أو أنظمة الذكاء الاصطناعي، بسبب الخطر الأخلاقي غير المقبول المتأصل في مثل هذا النهج حسب قولها، وموقف اللجنة العالمية لأخلاقيات المعرفة العلماء والتقنيات (كوميسست) التي ذكرت في تقريرها عام 2017 أنه سيكون من السخافة تصنيف الروبوتات كبشر، لأنهم حسب قولها يخلون من بعض الصفات التي ترتبط بشكل عام بالبشر مثل الإرادة الحرة، النية، الوعي الذاتي، الحس الأخلاقي والشعور بالهوية الشخصية. انظر:

- NATHALIE NEVEJANS, le statut juridique de Robot doit il évoluer ; dossier robotique et intelligence artificielle, Revue La Jaune et la Rouge, Décembre 2019N 750; p.42.

3 Trevor N. White and Seth D. Baum, Liability Law for Present and Future Robotics Technology, *Robot Ethics 2.0*, Oxford University Press, 2017, p.4.

بعد ريعي تجاري نفعي، في إطار سماه البعض بتسليع العدالة، وهو الأمر الذي يجب التنبيه إليه، والعمل على الحيلولة دونه، كونه يمثل حقيقة هروب القانون من ميدان العدالة إلى ميدان الاقتصاد والأعمال¹.

4- رقمنة ظاهرة العدالة: انطلاقها من استنادها إلى الرقمنة يخشى معارضو العدالة التنبؤية أن ترقمن هذه العدالة عمل المؤسسة القضائية، بحيث يتمكن المتقاضون من المعرفة المسبقة بمآل قضاياهم، بناء على برمجيات الذكاء الاصطناعي، كما يتجرد القاضي والمحامي من أفكاره وأحاسيسه و مبادئه الأخلاقية والاجتماعية، ليتحول إلى مجرد مرحلة إجرائية من إجراءات التقاضي، و يصبح بذلك العمل القضائي ظاهرة رقمية أكثر منه ظاهرة فكرية اجتماعية وتربوية.

5- الشك و عدم اليقين: رغم الاحتياطات التي يتم اتخاذها في تصميم و حماية أنظمة الذكاء الاصطناعي، يبقى هامش الخطأ محتملا في مراحل المعالجة الأوتوماتيكية للمعلومات، كما يمكن أن ينتهك الحق في حماية البيانات الشخصية للمستخدم، ذلك أن أنظمة المعلوماتية تعتمد على كم هائل من البيانات التاريخية للأفراد مما يمس ضمنا حقهم في الخصوصية، وقد يمس حقهم في المحاكمة العادلة².

الفرع الثاني: أنظمة العدالة الأوروبية من رقمنة العدالة إلى صناعة العدالة

يرمي استخدام التكنولوجيا الرقمية في قطاع العدالة إلى تعزيز قيم العدالة من حيث عدالة الوصول إليها، و جعلها أكثر كفاءة و استجابة لاحتياجات المستخدمين. ويمكن تمييز ثلاث مراحل أساسية في تطوير أنظمة القضاء الأوروبية، وإدخال التقنيات الرقمية في أنظمة العدالة:

1 انظر: محمد عرفان الخطيب، العدالة التنبؤية و العدالة القضائية الفرص والتحديات، دراسة نقدية معمقة في الموقف الأنكلوسكسوني واللاتيني، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد الثاني عشر، العدد الأول ماي 2019، ص 18.

2 انظر تقرير مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان حول الحق في الخصوصية في العصر الرقمي، الدورة الثامنة و الأربعون لمجلس حقوق الإنسان، ص 7، (الوثيقة A/HRC/48/31).
https://documents-ddsny.un.org/doc/UNDOC/GEN/G21/249/19/PDF/G_212_4919.pdf

المرحلة الأولى: تبدأ مع نهايات القرن العشرين، يميزها اعتماد قواعد البيانات الرقمية، واستعمال محركات البحث الوثائقي في أنظمة التقاضي، وقد أثبتت هذه التجربة جدواها في الحياة اليومية للمهنيين القانونيين، وساهمت بشكل كبير في تسريع وتيرة التقاضي.

المرحلة الثانية: هي مرحلة أتمتة إجراءات التقاضي، من خلال إعداد نماذج العقود وصياغة القوانين الموحدة، واستخدام منصات خاصة بهذا الغرض، أتاحت إمكانية تسريع إنجاز أبسط المهام في ظرف قياسي.

تميزت هذه المرحلة بتطوير مواقع الويب التي تقدم خدمات حل النزاعات عبر الإنترنت (Online Dispute Resolution – ODR)، يمكن للمتقاضين الوصول إليها مباشرة، لتتكفل في المسائل المدنية بالوساطة والتوفيق في بعض المنازعات ذات القيمة الصغيرة، مثل مسائل الاستهلاك وإيجارات السكن، أو الإجراءات الخاصة بأوامر الدفع، كما يتم اللجوء إليها في المسائل العائلية أيضا كتسوية مسائل الطلاق¹.

المرحلة الثالثة: هي مرحلة أكثر تعقيدا و تتعلق باتخاذ القرار، وتعتمد على التقنيات التي تم تطويرها في قطاعات التكنولوجيا الرقمية وعلوم الكمبيوتر.

المطلب الثاني: حوكمة الذكاء الاصطناعي في أنظمة العدالة الأوروبية.

أطلق الاتحاد الأوروبي عام 2002 المفوضية الأوروبية لفعالية العدالة (CEPEJ)، كإطار تشاركي تشاوري من أجل تحسين كفاءة وفعالية الأنظمة القضائية الأوروبية، و تجسيد العمل المشترك لإدماج التكنولوجيات الرقمية في أنظمة العدالة، بما يتناسب مع الالتزامات الدولية والإقليمية بخصوص احترام حقوق الإنسان والحريات العامة (الفرع الأول).

1 تجدر الإشارة إلى أن الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا دعت الدول الأعضاء إلى دعم الإجراءات الطوعية لتسوية المنازعات عبر الإنترنت (ODR)، ورفع مستوى الوعي بوجود هذه الإجراءات، وإتاحة خدماتها للمواطنين بشروط وإجراءات مناسبة.

- CEPEJ, Lignes directrices sur la conduite du changement vers la Cyber justice, Bilan des dispositifs déployés et synthèse de bonnes pratiques, Strasbourg, 7 décembre 2016, p.9.site internet <https://edoc.coe.int/fr/efficacite-de-la-justice/7498-lignes-directrices-sur-la-conduite-du-changement-vers-la-cyberjustice-bilan-des-dispositifs-deployes-et-synthese-de-bonnes-pratiques.html> consulté le 05/01/2024 à 18.34.

ولأجل إنجاح مهمتها، شرعت المفوضية في عملية مسح إحصائي شامل لمقومات الأنظمة القضائية الأوروبية، تمكنت بموجبها من إعداد قائمة مبادئ توجيهية بشأن إدماج تقنيات الذكاء الاصطناعي في أنظمة العدالة (الفرع الثاني).

الفرع الأول: المفوضية الأوروبية لفعالية العدالة: التأسيس والأهداف.

أولاً- تأسيس المفوضية الأوروبية لفعالية العدالة (CEPEJ):

تأسست المفوضية الأوروبية لفعالية العدالة (CEPEJ) في 18 سبتمبر 2002 بموجب القرار 12(2002) Res الصادر عن لجنة وزراء مجلس أوروبا¹، وقد جاء هذا التأسيس ليؤكد العمل المشترك في النطاق الأوروبي لتعزيز سيادة القانون والحقوق الأساسية في أوروبا، على أساس الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان والتوجيه الأوروبي بشأن حماية البيانات الرقمية 108.

لم يكن الهدف الوحيد لإنشاء المفوضية الأوروبية إظهار نية مجلس أوروبا في وضع صكوك قانونية ملزمة، ولكن أيضًا من أجل تعزيز المعرفة الدقيقة بالأنظمة القضائية في أوروبا، وتعميم الممارسات الجيدة في قطاع العدالة، والبحث المستمر في الإمكانيات التي توفرها تكنولوجيات المعلومات الجديدة لتحسين كفاءة العدالة.

ثانياً- مهام المفوضية الأوروبية لفعالية العدالة:

أشار النظام الأساسي للمفوضية أن الهدف من إنشائها هو تحسين كفاءة وأداء العدالة في الدول الأعضاء، وتطوير تنفيذ الصكوك التي اعتمدها مجلس أوروبا². ولتحقيق هذه الغاية حددت مهامها فيما يلي:

- 1- تحليل نتائج النظم القضائية
- 2- التعرف على الصعوبات التي تواجههم
- 3- تحديد طرق ملموسة لتحسين تقييم نتائج الأداء
- 4- تقديم المساعدة للدول الأعضاء، بناء على طلبها

1 القرار 12(2002) المتعلق بإنشاء المفوضية الأوروبية لكفاءة العدالة (CEPEJ) اعتمدته اللجنة الوزارية في 18 سبتمبر 2002 في الاجتماع الـ 808 لنواب الوزراء.

2 الملحق 2 للقرار 12(2002) Res) المتضمن النظام الأساسي للمفوضية الأوروبية لفعالية العدالة.

من أجل تنفيذ هذه المهام المختلفة، تتولى المفوضية إعداد المعايير، وجمع وتحليل البيانات، وتحديد أدوات القياس ووسائل التقييم، واعتماد الوثائق (التقارير والنصائح والمبادئ التوجيهية وخطط العمل)، وتطوير الاتصالات مع الشخصيات المؤهلة، والمنظمات الحكومية ومعاهد البحوث ومراكز المعلومات، وتنظيم جلسات الاستماع، وتعزيز شبكات المهنيين القانونيين.

ثالثاً - العضوية في المفوضية:

تتألف المفوضية الأوروبية لفعالية العدالة من خبراء يمثلون الدول الأعضاء الـ 46 في مجلس أوروبا، كما أجاز نظامها الأساسي قبول أعضاء مراقبون من دول ومنظمات دولية ومؤسسات تمثل المهنيين القضائيين.

الدول التي تتمتع بصفة مراقب في المفوضية الأوروبية هي: الكرسي الرسولي، كندا، اليابان، المكسيك، الولايات المتحدة الأمريكية، غواتيمالا، إسرائيل، كازاخستان، المغرب، تونس، بالإضافة للمنظمات الدولية والجمعيات المهنية الآتية: الاتحاد الأوروبي، مجلس نقابة المحامين والجمعيات القانونية في أوروبا (CCBE)، مجلس كاتب العدل في الاتحاد الأوروبي (CNUE)، الاتحاد الأوروبي Rechtspflger وكتبة المحاكم (EUR)، الشبكات الأوروبية للمجالس القضائية (ENCJ)، الرابطة الأوروبية للقضاة (EAJ)، رابطة القضاة الإداريين الأوروبيين (AEAJ)، الشبكة الأوروبية للتدريب القضائي (EJTN)، معهد الخبرة والخبراء الأوروبي (EEEE)، الاتحاد الدولي للموظفين القضائيين (UIHJ)، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، القضاة الأوروبيون من أجل الديمقراطية والحريات (MEDEL)، البنك العالمي.

الفرع الثاني: المبادئ التوجيهية بشأن التغيير نحو العدالة الرقمية.

تبنّت المفوضية الأوروبية لفعالية العدالة مبادئ توجيهية بشأن التغيير نحو العدالة الرقمية بناء على دراسة استقصائية للأنظمة القضائية الأوروبية حاولت من خلالها الجمع بين أحدث تجارب الأنظمة القضائية الأوروبية، وتقييم تطور تكنولوجيا المعلومات المطبقة على العدالة، فضلاً عن تسجيل التحديات التي يفرضها هذا الاستخدام على العاملين في مجال العدالة وصناع القرار بشكل عام¹، وذلك وفق أربعة معايير أساسية هي:

1 COMMISSION EUROPÉENNE POUR L'EFFICACITE DE LA JUSTICE (CEPEJ),

1- معيار الوصول إلى العدالة:

اعتبرت المفوضية أن التحسينات التي تم إدخالها على أنظمة العدالة في دول مجلس أوروبا تهدف بالأساس إلى بلوغ جودة خدمة العدالة العامة، وتوفير مستوى أساسي من المعلومات للمواطنين، كما ثمنت اعتماد بعض الأنظمة القضائية آلية البيانات المفتوحة وتنفيذ سياسات الاتصال المؤسسي عبر الإنترنت، وخدمات الاتصال غير المادية مع المتقاضين، بما يساهم بشكل كبير في تحسين الاستقبال في المحاكم، ويؤدي إلى خفض التكاليف وإعادة تخصيص الموارد.

2- معيار التواصل بين المحاكم والمهنيين:

لاحظت المفوضية إن تطوير نظم المعلومات التي تسهل وصول المواطنين إلى العدالة لا يمكن أن يزدهر دون أساس التواصل الإلكتروني المتعمق بين مختلف الجهات والمؤسسات التي تساهم في معالجة ملفات المتقاضين، من محاكم ومساعدى العدالة، وطلبت من الأنظمة القضائية أن تضع في قلب عملها الرقمي إستراتيجية تحسين التبادلات بين المحاكم والمهنيين، الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق مرونة أكبر في الاتصال، ويسمح بمعالجة القضايا بشكل أسرع، بالإضافة إلى كونه أكثر أماناً فيما يتعلق بأمن المعلومات.

هذا واعتبرت أن توسيع شبكة البوابات المتخصصة المفتوحة أمام مساعدى القضاء يندرج ضمن تحسين إجراءات النقاضي، بما يحققه من مزايا في الإعداد لجلسات الاستماع، و متابعة ملفات المتقاضين.

3- معيار التعاون بين القاضي والمدعي العام والكاتب:

يمثل استخدام تكنولوجيا المعلومات في المحاكم المجال الأول لخدمة الأمن القانوني، وأن استخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات في الإجراءات يزيد من صلاحيات القاضي وكفاءته في حالة التنقل.

ومع ذلك، شددت المفوضية على احترام مبدأ استقلال القاضي، وأنه في نهاية المطاف ينبغي على القضاة أن يتخذوا قراراً شخصياً خاصاً بهم بناءً على المنطق الذي يجب أن يكونوا قادرين على فهمه، بغض النظر عن أداة تكنولوجيا

Lignes directrices sur la conduite du changement vers la Cyberjustice, Bilan des dispositifs déployés et synthèse de bonnes pratiques, adopté lors de la 28ème réunion plénière de la CEPEJ, le 7 décembre 2016, <https://edoc.coe.int/fr/efficacite-de-la-justice/7498/pdf>.

المعلومات المستعملة، كما ينبغي أيضاً ضمان مبدأ التخاصم وتكافؤ وسائل الدفاع كما هو الحال في الإجراءات التي لا تحتوي على تكنولوجيا المعلومات.

4- معيار إدارة المحاكم:

يعتبر استخدام تكنولوجيا المعلومات رافعة التحول للكفاءة الإدارية للمحاكم، و أن الانتقال من الملفات الإجرائية الورقية إلى الملفات الإلكترونية في جميع بلدان مجلس أوروبا هو هدف المفوضية في السنوات القادمة، كما أن هناك مجال قيد التطوير حالياً، هو مجال التسجيل الصوتي والمرئي لجلسات الاستماع على الوسائط الرقمية.

المبحث الثاني: مبادئ الميثاق الأخلاقي الأوروبي وانعكاسها على أنظمة العدالة.

إدراكاً منها لأهمية ترسيخ قواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان في جهود إدماج تطبيقات الذكاء الاصطناعي في ميادين الحياة المختلفة، سعت المفوضية الأوروبية لفعالية العدالة إلى توفير ضمانات قوية لتطبيقات الذكاء الاصطناعي التي تتطوي على مخاطر قد تسبب مساساً بحقوق الإنسان. وكانت تلك المبادئ محور دراسة مفصلة قامت بها المفوضية على مدى سنوات لتقصي مدى انسجام جهود تطوير العدالة الرقمية في الأنظمة القضائية الأوروبية مع متطلبات حماية حقوق الإنسان.

كللت جهود المفوضية بإصدار الميثاق الأخلاقي الأوروبي بشأن استخدام الذكاء الاصطناعي في أنظمة العدالة وبيئتها عام 2018 حددت بموجبه إطاراً مرجعياً من خمسة مبادئ أساسية ينبغي التقيد بها بمناسبة اعتماد تقنيات الذكاء الاصطناعي في أنظمة العدالة (المطلب الأول)، وعلى أساس هذا الإطار يتم مواصلة العمل لتقييم التقدم المحرز في كل دولة عضو في الاتحاد الأوروبي، وتقديم المساعدة للرقى بالأنظمة القضائية إلى مستوى تطلعات مواطني الاتحاد (المطلب الثاني)

المطلب الأول: مبادئ الميثاق الأخلاقي الأوروبي لاستخدام الذكاء الاصطناعي في أنظمة العدالة وبيئتها.

استغرق إعداد الميثاق الأوروبي بشأن استخدام الذكاء الاصطناعي في أنظمة العدالة سنوات من التحضير، عقد خلالها عدداً من الاجتماعات التنسيقية، بحضور ممارسين قانونيين وقضاة ومختصين في أنظمة الكمبيوتر، سعيًا منهم لإيجاد التوافق

المطلوب بين خصائص تكنولوجيا المعلومات، والحفاظ على مبادئ العدالة، واحترام حقوق الإنسان (الفرع الأول).

توجت الأعمال سنة 2018 بصور الميثاق الأخلاقي الأوروبي بشأن استخدام الذكاء الاصطناعي في أنظمة لعدالة وبيئتها، الذي تبنه مجلس أوروبا، والذي حدد المبادئ الأساسية المطلوب من النظم القانونية الأوروبية مراعاتها بشأن إدماج تقنيات الذكاء الاصطناعي في أنظمة العدالة (الفرع الثاني).

الفرع الأول: الأعمال التحضيرية لصياغة الميثاق الأخلاقي الأوروبي.

شكلت المفوضية الأوروبية لفعالية العدالة عام 2008 فريق عمل متعدد الاختصاصات، وأكلت له مهمة تقييم جودة النظم القضائية الأوروبية، قام على إثرها باعتماد شبكة مرجعية لفائدة صناع القرار في القطاع العام وممارسي القانون، المسؤولين عن إدارة العدالة، للاسترشاد بها في تحسين التشريعات والسياسات والممارسات الرامية إلى تعزيز جودة الأنظمة القضائية على مستوى النظام الوطني والمحاكم، أطلق عليها تسمية " القائمة المرجعية من أجل النهوض بجودة العدالة والمحكمة"¹، أكدت المفوضية من خلالها على العلاقة الهامة الموجودة بين تكنولوجيا المعلومات والوصول إلى العدالة بتخصيص فصل كامل من الاستبيان المرجعي لتقييم الإمكانيات المادية، بما فيها نظم المعلومات الرقمية وسريتها والمعالجة الآلية وسلامة المعلومات المدرجة في النظام.

الفرع الثاني: مبادئ الميثاق الأخلاقي الأوروبي.

تم اعتماد الميثاق الأخلاقي الأوروبي لاستخدام الذكاء الاصطناعي في أنظمة العدالة وبيئتها في الجلسة العامة 31 للمفوضية الأوروبية لفعالية العدالة المنعقدة بستراسبورغ من 3-4 ديسمبر 2018، ويعد أول صك أوروبي يحدد المبادئ الموضوعية والمنهجية التي ينبغي احترامها عند المعالجة الآلية للأحكام القضائية والبيانات القضائية، بناءً على تقنيات الذكاء الاصطناعي. وهو يستهدف الشركات الخاصة النشطة في سوق التقنيات الرقمية المطبقة على الخدمات القانونية،

1 تم إعداد هذه القائمة من قبل مجموعة العمل حول جودة العدالة التابعة للجنة الأوروبية من أجل نجاعة العدالة (CEPEJ-GT-QUAL)، واعتمدها اللجنة الأوروبية من أجل نجاعة العدالة في اجتماعها العام الحادي عشر المنعقد بتاريخ 2 و 3 يوليو/ تموز 2008.

كما يستهدف الجهات العامة المسؤولة عن تصميم ونشر أدوات وخدمات الذكاء الاصطناعي في المجال القضائي، لفائدة صناع القرار المسؤولين عن الإطار التشريعي والتنظيمي، وكذلك المتخصصين في مجال العدالة.

وقد صممت تلك المبادئ بهدف تحسين كفاءة وجودة العدالة، و لأجل أن يتم استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في أنظمة العدالة بطريقة مسؤولة ومتوافقة مع احترام الحقوق الأساسية للأفراد، المنصوص عليها في الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان والاتفاقية رقم 108 لمجلس أوروبا لحماية البيانات الشخصية، فضلا عن غيرها من المبادئ الأساسية المنصوص عليها في المواثيق الدولية. على هذا الأساس جاء مضمون المبادئ الخمسة على النحو الآتي:

أولاً- مبدأ احترام الحقوق الأساسية:

يتعلق بضمان التصميم وتنفيذ أدوات وخدمات الذكاء الاصطناعي التي تكون متوافقة مع احترام الحقوق الأساسية.

لتفعيل هذا المبدأ أكدت المفوضية على أنه ينبغي أن تؤدي معالجة القرارات القضائية والبيانات القضائية إلى تحقيق أغراضاً واضحة، مع احترام الحقوق الأساسية التي تكفلها الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان واتفاقية حماية البيانات الشخصية، ويجب ألا تنتهك ضمانات حق الوصول إلى المحاكمة العادلة عند استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي لحل النزاعات أو بمناسبة اللجوء للمساعدة القضائية أو لتوجيه المتقاضين، كما ينبغي أيضاً إخضاع استخدامها إلى الامتثال الكامل لمبادئ سيادة القانون واستقلالية القضاة.

لأجل ذلك فضلت المفوضية اعتماد ما يسمى بنهج "التصميم الأخلاقي" أو "حقوق الإنسان حسب التصميم" (human rights by design)¹ وهي تتألف من دمج

1 دعت مفوضية مجلس أوروبا لحقوق الإنسان، دنيا مياتوفيتش عام 2019 إلى اتخاذ خطوات لحماية حقوق الإنسان، ومنع أو تخفيف الآثار السلبية لأنظمة الذكاء الاصطناعي على حقوق الإنسان. ودعت إلى الحاجة إلى إجراء تقييمات الأثر على حقوق الإنسان (HRIAs) قبل الحصول على نظام الذكاء الاصطناعي و/أو تطويره و/أو نشره؛ ومراعاة معايير حقوق الإنسان. انظر:

-Commissioner for Human Rights, council of Europe, Human rights by design, future-proofing human rights protection in the era of AI.

<https://rm.coe.int/follow-up-recommendation-on-the-2019-report-human-rights-by-design-fut/1680ab2279>

اطلع عليه بتاريخ 15 ديسمبر 2023، الساعة 18.50.

قواعد تصميم وتنفيذ خدمات الذكاء الاصطناعي مع الاعتبارات الأساسية التي تحميها اتفاقيات حقوق الإنسان.

ثانياً- مبدأ عدم التمييز:

يتحقق هذا المبدأ بمنع إنشاء أو تعزيز التمييز بين الأفراد أو مجموعات الأفراد. وينبغي في هذا الإطار توخي الحذر بشكل خاص في مرحلتي التطوير والاستخدام، خاصة عندما تعتمد عمليات المعالجة على بيانات "حساسة" تتعلق بما يسمى بالأصل العنصري أو الإثني، أو الظروف الاجتماعية والاقتصادية، أو الآراء السياسية، أو المعتقدات الدينية أو الفلسفية، أو عضوية النقابات، وكذلك البيانات الجينية، والبيانات البيومترية، والبيانات المتعلقة بالصحة أو الحياة الجنسية أو التوجه الجنسي.

ثالثاً- مبدأ الجودة والسلامة:

يتمثل في استخدام مصادر البيانات المعتمدة مع النماذج المصممة بطريقة متعددة التخصصات، في بيئة تكنولوجية آمنة. يجب في هذا الإطار أن يعتمد مصممو النماذج على تنوع في التخصصات، بحيث يتم تشكيل فرق مختلطة من متخصصين في مجال العدالة، وباحثين في تخصصات القانون والعلوم الاجتماعية واقتصاديين وفلاسفة، وما إلى ذلك من التخصصات ذات الصلة، وأن يتم تصميم نماذج وظيفية قصيرة لتجربتها قبل وضعها موضع التنفيذ.

كما يجب من جهة أخرى التحقق من موثوقية المصادر المعتمدة في تصاميم الخوارزميات، وأن لا تكون قابلة للتغيير حتى يتم استخدامها بشكل فعال، مع تتبع العملية برمتها، تقاديا لأي تغيير يمكن أن يعدل محتوى أو معنى القرار الذي تمت معالجته. و ينبغي أيضاً أن تكون النماذج والخوارزميات التي تم تصميمها قابلة للتخزين والتنفيذ في بيئة آمنة، مما يضمن سلامة النظام.

رابعاً- مبدأ الشفافية والحياد:

تؤثر منهجية الاختيار وجودة البيانات وتنظيمها بشكل مباشر على النماذج المصممة، كما ينبغي إيجاد التوازن بين حماية حقوق الملكية الفكرية ومتطلبات الشفافية والحياد والنزاهة الفكرية، لما في ذلك من آثار قانونية أو تأثيرات قد تحدثها هذه الأساليب على الأفراد.

وحتى يكون النظام مفهوما لدى مستعملي البيانات يجب أن يكون بلغة واضحة ومعروفة، من أجل وصف الطريقة التي يحقق بها نتائجه، كما ينبغي أن يكون قابلاً للتفسير، وأن تفوض عمليات التدقيق الخارجي لسلطات مختصة أو خبراء مستقلون مسؤولين عن إصدار الشهادات ومراجعة المعالجة وتقديم المشورة.

خامساً - مبدأ مراقبة المستخدم:

يتحقق هذا المبدأ بحظر النهج التوجيهي والسماح للمستخدم بأن يكون فاعلاً مستتيراً ومتقناً لخياراته، فيجب إعلام المتقاضين بلغة واضحة ومفهومة بالطبيعة الملزمة أو غير الملزمة للحلول التي تقترحها أدوات الذكاء الاصطناعي، والخيارات المختلفة الممكنة، وأن يكفل الحق في المساعدة القانونية، كما ينبغي أيضاً إبلاغ المتقاضين بوضوح بأي استخدام للمعالجة المسبقة للقضية بواسطة الذكاء الاصطناعي قبل أو أثناء العملية القانونية، وأن يكون قادراً على الاعتراض عليها بحيث يتم الاستماع إلى قضيته مباشرة من قبل المحكمة بالمعنى المقصود في المادة 6 من نظام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان.

المطلب الثاني: آليات المتابعة والتقييم لتطبيق الميثاق الأخلاقي الأوروبي.

أحدثت المفوضية الأوروبية آليات للمتابعة السنوية والتقييم الدوري لأنظمة العدالة في الدول الأوروبية، مؤكدة على ضرورة تناسقها مع المواثيق الأوروبية لحقوق الإنسان. وتجدر الإشارة أن النظام الأساسي يخول المفوضية صلاحية الإحالة إلى المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بشأن أي خلل في الأنظمة القضائية الأوروبية يكون غير متناسق مع المواثيق الأوروبية لحقوق الإنسان. انطلاقاً من ذلك قامت المفوضية باعتماد خطة منهجية للتقييم والمتابعة، شملت عدداً من الآليات الإجرائية (الفرع الأول)، كما استلزمت من الدول الأعضاء اتخاذ جملة من التدابير المعززة لتفعيل حق المتقاضين في الوصول الإلكتروني لأنظمة العدالة بواسطة عدداً من الآليات الموضوعية (الفرع الثاني).

الفرع الأول: الآليات الإجرائية.

تبعاً للتصميم الأولي لخطة التقييم الدوري المعتمدة من طرف المفوضية يستلزم تحقق مجموعة من الإجراءات للمتابعة والتقييم، تشمل على الخصوص التنسيق بين الأنظمة القضائية و تبادل الممارسات الجيدة من خلال العمليات الآتية:

1- إعطاء أهمية أكبر للتواصل وتبادل الممارسات الجيدة:

في هذا الإطار أصدرت المفوضية عددا من التوجيهات المتعلقة بتبادل الممارسات الجيدة بين الأنظمة القضائية الأوروبية، منها على الخصوص القواعد الإرشادية بشأن إدارة الوقت القضائي¹، والتوجيه بشأن المسائل الإجرائية المتعلقة بالمحاكمة عبر تقنية الفيديو فيما يتعلق بالحق في محاكمة عادلة².

2- ضمان تنسيق داخلي أفضل داخل مجلس أوروبا:

من أجل اتساق الممارسات داخل مجلس أوروبا، اعتمد النظام الأساسي للمفوضية آلية التعاون مع المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، حيث يمكن للمحكمة استخدام مؤشرات CEPEJ، كما يمكن للمفوضية إحالة أي اختلالات داخل الأنظمة القضائية للدول الأعضاء، تراها غير متناسقة مع الصكوك الأوروبية لحقوق الإنسان³.

3- ضمان التأزر بين الأنظمة الأوروبية والدولية:

من أجل الاستفادة من التجارب الدولية بشأن إدماج تقنيات الذكاء الاصطناعي في أنظمة العدالة، اعتمدت المفوضية آلية التأزر والتنسيق بين الأنشطة الحكومية الدولية وأنشطة التعاون لـ: CEPEJ.

الفرع الثاني: الآليات الموضوعية.

مواصلة لتعزيز سيادة القانون وإصلاح العدالة في الاتحاد الأوروبي، قامت المفوضية الأوروبية لفعالية العدالة بإعداد "لوحة أداء العدالة في الاتحاد الأوروبي"⁴،

1 REVISED SATURN GUIDELINES FOR JUDICIAL TIME MANAGEMENT (3rd revision) , adopted at the 31th plenary meeting of the CEPEJ Strasbourg, 3 and 4 December 2018.

2 EUROPEAN COMMISSION FOR THE EFFICIENCY OF JUSTICE(CEPEJ), Guidelines on videoconferencing in judicial proceedings. Document adopted by the CEPEJ at its 36th plenary meeting,(June 2021).

3 سبق للمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان أن فصلت في عدة قضايا بشأن منع انتهاكات المهلة المعقولة للإجراءات القضائية. ومن ذلك ما حكمت به في قضية مومسيلوفيك ضد كرواتيا (Momčilović c. Croatie) بتاريخ 26 مارس 2015. انظر حكم المحكمة:

<https://hudoc.echr.coe.int/fre?i=001-152990>

4 منذ عام 2012، أجرت المفوضية الأوروبية لكفاءة العدالة (CEPEJ)، دراسة سنوية تشكل أحد

يتم من خلالها تقييم كفاءة وجودة واستقلال النظم القضائية الوطنية، وبالتالي مساعدة الدول الأعضاء على تحسين فعاليتها أنظمتها الوطنية¹.

لوحة أداء العدالة في الاتحاد الأوروبي هي أداة معلومات ومقارنة، تقدم نظرة عامة سنوية على مؤشرات العدالة والكفاءة والجودة واستقلال الأنظمة القضائية، تهدف إلى تقديم المساعدة لدول الاتحاد الأوروبي لتحسين فعالية الأنظمة القضائية الوطنية، من خلال تزويدها ببيانات موضوعية وموثوقة وقابلة للمقارنة بواسطة عدد من المؤشرات لتقييم جودة واستقلالية وكفاءة النظم القضائية الوطنية، ذات اهتمام مشترك لجميع الدول الأعضاء².

تعتبر لوحة العدالة في الاتحاد الأوروبي أحد مصادر المعلومات للتقرير السنوي عن سيادة القانون³، تستغل نتائجها في التقييمات الدورية لكل دولة على حدة، كما تحدد مرفق التعافي والمرونة ومدى تطبيق لائحة الشروط الخاصة بالاتحاد الأوروبي⁴.

المصادر الرئيسية لـ "لوحة العدالة في الاتحاد الأوروبي" التي نشرتها المفوضية وهي تهدف إلى جمع ومراقبة وتحليل البيانات المتعلقة بعمل الأنظمة القضائية في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي باستخدام المنهجية التي طورها CEPEJ كجزء من تمارين تقييم الأنظمة القضائية.: Etude de la CEPEJ pour le Tableau de bord de la justice de l'UE, <https://www.coe.int/fr/web/cepej/cepej-study-for-the-eu-justice-scoreboard>
1 COMMISSION EUROPÉENNE, Tableau de bord 2021 de la justice dans l'UE; p.3. op.cit. p.3.

3 لوحة الأداء الوطني هي تمثيل مرئي للبيانات في شكل جداول، مخططات ورسوم البيانية ومخططات ، إنها أداة إدارية تهدف لتتبع وتحليل وعرض البيانات على مستوى أداء المنظمة أو العملية النشاط، وتجميعها في مكان واحد تؤدي إلى فهم أداء المنظمة وتحسينه من خلال التركيز على مؤشرات الأداء. انظر:

- Commission européenne pour l'efficacité de la justice, MANUEL SUR LES TABLEAUX DE BORD POUR LES TRIBUNAUX, Document adopté par la CEPEJ lors de sa 36e réunion plénière, (juin 2021). <https://rm.coe.int/cepej-2021-8-manuel-sur-les-tableaux-de-bord-pour-les-tribunaux- fr/1680a2c2f7>

4 لوحة أداء العدالة المعتمدة من طرف اللجنة الأوروبية : انظر الموقع الالكتروني للجنة: https://commission.europa.eu/strategy-and-policy/policies/justice-and-fundamental-rights/upholding-rule-law/eu-justice-scoreboard_fr

اطلع عليه بتاريخ 07 جانفي 2024 على الساعة 09.20.

ونتيجة لتطور عمل المفوضية في مجال إدماج الذكاء الاصطناعي في أنظمة العدالة، قامت اعتبارًا من عام 2021 بإدراج عدد من المؤشرات الإضافية في لوحة أداء العدالة، ضمن إستراتيجية تحسين الوصول إلى العدالة وكفاءة أنظمة العدالة باستخدام التكنولوجيا، من أجل ضمان مراقبة شاملة للتقدم المحرز، والصعوبات التي تواجهها الدول الأعضاء في جهودها لرقمنة عمل الأنظمة القضائية.

واستنادًا للوحة العدالة في الاتحاد الأوروبي لعام 2021 يمكن القول أن اهتمام المفوضية في السنوات الأخيرة انصب على استخدام التكنولوجيا الرقمية في أنظمة العدالة، وتحفيز المتقاضين على الوصول الإلكتروني لأنظمة القضاء، بواسطة التركيز على معايير التقييم الآتية:

1- معيار توافر الوسائل الإلكترونية:

ثمنت المفوضية الأوروبية لفعالية العدالة جهود الدول الأعضاء في مجال توافر الوسائل الإلكترونية وفتح البوابات الإلكترونية لتسهيل مهمة المتقاضية، حيث لاحظت أن جميع الدول الأعضاء تقريبًا توفر إمكانية الوصول إلى بعض المعلومات عبر الإنترنت حول أنظمتها القضائية، بما في ذلك بوابة إلكترونية مركزية تحتوي على نماذج عبر الإنترنت ومعلومات تفاعلية حول الحقوق القانونية، وأشارت من جهة أخرى إلى اختلافات في محتوى المعلومات المقدمة للجمهور، ومدى ملائمتها لاحتياجات المتقاضين.

في هذا الإطار وجهت المفوضية عمل المحاكم والمدعين العامين إلى ضرورة وضع الأدوات والبنية التحتية المناسبة لتمكين الاتصال عن بعد، وتأمين الوصول عن بعد إلى مكان العمل، بالإضافة إلى الحاجة الملحة إلى بنية تحتية ومعدات كافية للاتصال الإلكتروني الآمن بين المحاكم والوزارات العامة والمهنيين القانونيين والمؤسسات القانونية.

وتسهيلًا لعمل القضاة وأعاون القضاء، اعتبرت المفوضية أن تزويد القضاة والمدعين العامين والموظفين القضائيين بأدوات رقمية مختلفة من شأنه أن يبسط إجراءات العمل، ويضمن التوزيع العادل لعبء العمل و يضمن سرعة الفصل في القضايا بشكل كبير.

2- معيار الوصول الإلكتروني للتقدم المحرز في القضايا:

اعتبرت المفوضية إن التقديم الإلكتروني للطلبات، وإمكانية متابعة الإجراءات عبر الإنترنت، يمكن أن يسهل بشكل ملموس وصول المواطنين والشركات إلى العدالة مع تقليل التكاليف. ومن شأن ذلك أن يساعد المتقاضين على فهم حقوقهم، كما يؤدي من جهة أخرى إلى زيادة شفافية الأنظمة القضائية واتساق السوابق القضائية..

وبينما رأت أن لدى معظم الدول الأعضاء معايير بشأن كيفية إبلاغ الأطراف بالتقدم المحرز في قضاياهم، أو جدول المحكمة أو التأخيرات المحتملة، و أن بعض الدول الأعضاء لديها نظام إخطار تلقائي عبر البريد الإلكتروني أو الرسائل النصية القصيرة لتوصيل المعلومات حول التأخير أو الجداول الزمنية أو التقدم المحرز في القضايا بشكل عام، فإن دولاً أخرى تحتاج إلى مزيد من الجهود لبلوغ هذا المستوى.

3- معيار إمكانية وصول الجمهور إلى القرارات القضائية عبر الإنترنت:

تعد ممارسات نشر القرارات القضائية عبر الإنترنت ضرورية لإنشاء وظائف بحث سهلة الاستخدام تجعل السوابق القضائية في متناول الممارسين القانونيين وعامة الناس، كما أن الوصول السلس وإعادة استخدام السوابق القضائية يجعل من الممكن استخدام التطبيقات التقنية المبتكرة لمساعدة المهنيين.

ويتطلب نشر قرارات المحاكم عبر الإنترنت التوفيق بين المصالح المتنوعة، ضمن الحدود التي تحددها الأطر القانونية والسياسية، لا سيما تلك المتعلقة بحماية البيانات الشخصية. فيجب إذن إيجاد توازن بين الحق في حماية البيانات والحق في علنية قرارات المحاكم وشفافية النظام القضائي.

لاحظت المفوضية أن 19 دولة عضو تنشر جميع القرارات المتعلقة بالمسائل المدنية والتجارية والإدارية، كما أن 19 دولة عضو تنشر جميع القرارات الجنائية الصادرة عن المحكمة العليا، الأمر الذي يسهل عمليات البحث عن السوابق القضائية ذات الصلة.

4- معيار النشر الإلكتروني للأحكام القضائية:

تقتضي شفافية العدالة تعزيز الرقمنة بنشر الأحكام القضائية، لتحسين المعرفة بالعدالة بشكل عام، ومدة الإجراءات بشكل خاص، مع مراعاة قواعد حماية البيانات الشخصية، ويجب أن تتيح التقنيات الرقمية للمستخدم معرفة أفضل بالإجراءات والمؤسسات القضائية والأدوار الخاصة بكل متخصص في العدالة.

لتحقيق هذا الغرض افترضت المفوضية وجب أن يكون لدى كل محكمة لوحات تحكم تسمح لها بالتحكم في تدفق القضايا وإدارتها؛ وهذا ما يمكن من احترام المواعيد، وإدارة عمل المهنيين القانونيين بشكل أفضل¹.

الخاتمة:

من المؤكد أن ثورة الذكاء الاصطناعي مع بدايات القرن الواحد والعشرون تضاهي ثورة الحصان البخاري والثورة الصناعية في أوروبا، بما كشفت عنه من مزايا عديدة تؤدي إلى نقلة نوعية في مختلف جوانب الحياة الإنسانية، على الرغم من المخاطر التي ما فتئت تحيط بها.

لقد أدى تطور تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي إلى ظهور مصطلحات جديدة في أنظمة العدالة، كالعدالة الرقمية والأخلاقيات السيبرانية و العدالة التنبؤية، تلبية لمطالب إصلاح العدالة وتحقيق جودة النظم القضائية، فكانت في صلب اهتمامات القانونيين والمشرعين في مختلف أنحاء العالم، لما لها من آثار إيجابية في المحافظة على الحقوق والحريات العامة، و تسهيل إجراءات التقاضي.

يعتبر النموذج الأوروبي لإصلاح العدالة، في نظرنا، من أرقى التجارب الإقليمية، بالنظر إلى المنهجية العامة التي اعتمدتها المفوضية الأوروبية لفعالية العدالة (CEPEJ)، وتبنيها لنهج تشاركي، مكنها من التوصل عام 2018 إلى "الميثاق الأخلاقي الأوروبي لاستخدام الذكاء الاصطناعي في أنظمة العدالة و بيئتها"، بهدف الحد من مخاطر العدالة التنبؤية على حقوق الإنسان وحرياته العامة.

لقد وجه الميثاق الأخلاقي الأوروبي جهود البلدان الأوروبية في تصميم أنظمة العدالة، بما يتسق مع الممارسات الفضلى والتطورات المتسارعة للتكنولوجيا الرقمية. وأخذ في الاعتبار جملة من المقترحات الأساسية، نوجزها في النتائج الآتية:

1 COMMISSION EUROPEENNE POUR L'EFFICACITE DE LA JUSTICE, Plan d'action de la CEPEJ 2022 - 2025 « La digitalisation pour une meilleure justice »; Adopté lors de la 37ème réunion plénière de la CEPEJ Strasbourg et en ligne, les 8 et 9 décembre 2021.

<https://rm.coe.int/cepej-2021-12-fr-plan-d-action-2022-2025-digitalisation-justice/1680a4cf2d>

- سيؤدي إدخال تقنيات الذكاء الاصطناعي في أنظمة العدالة إلى تغيير عميق في نوعية التشريع، وانتقاله من المجال التقليدي إلى المجال الإلكتروني، وسيتمخض عن ذلك نصوص قانونية تتماشى مع أدوات الذكاء الاصطناعي وآليات التنفيذ الإلكترونية؛
- تشكل الصكوك الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان و حرياته العامة مرجعية أساسية لبناء المجتمعات، ينبغي مراعاتها في كل تغيير يمس بنية المجتمع ومقوماته الأساسية.
- يقتضي تصميم أدوات وخدمات الذكاء الاصطناعي لأنظمة العدالة، والمعالجة الآلية للبيانات القضائية، مشاركة فريق متكامل يجمع بين مصممي التكنولوجيا الرقمية وخبراء في مختلف المجالات القانونية والاقتصادية والاجتماعية والفلسفية وغيرها.
- ينبغي على السلطات العامة المسؤولة عن الإطار التشريعي والتنظيمي لتطوير واستخدام الأدوات والخدمات الرقمية، مراعاة المخاطر المصاحبة للتكنولوجيا، وفي مقدمتها مخاطر انتهاك حقوق الإنسان، والمسؤولية التضامنية بين المبرمجين التقنيين والمشرعين القانونيين، وتحقيق الأمن القانوني والقضائي.
- يقدم النموذج الأوروبي إحدى التجارب الدولية الناجحة لإدخال التقنيات الرقمية في أنظمة العدالة، يمكن لبقية مناطق العالم الاستفادة منها، خصوصا وأن المفوضية الأوروبية لفعالية العدالة تفتح مجال التعاون والتنسيق مع بلدان غير أوروبية.
- ضرورة مراعاة خصوصيات المجتمعات، حيث لا يخلو استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي من مخاطر ينبغي التنبيه لها، فما يسمى بحياد الخوارزميات هو مجرد أسطورة كما يقول الفيلسوف إيريك سادين أن "الأنظمة الخوارزمية، في ظل مظهرها الفعال وغير الشخصي، تجسد بشكل غير محسوس نوايا مصمميها أو رعاتها، مما يؤدي إلى قوة نشطة وغير متكافئة للناس على حياة الآخرين".

التوصيات :

- بناء على ما توصلت إليه الدراسة من نتائج، نحاول إدراج جملة من التوصيات فيما يلي:
- الحاجة إلى نقاش عام متعمق حول استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي في أنظمة العدالة وبيئتها قبل الشروع في تنفيذ السياسات العامة لتطويرها.
 - الحاجة الملحة لتحديد أخلاقيات الإنترنت للإشراف على تطوير خوارزميات الذكاء الاصطناعي، فيما يتعلق بالحقوق الأساسية وإرساء ميثاق أخلاقي يتناسب مع مبادئ وأخلاقيات كل مجتمع.
 - ضرورة مسايرة التشريعات الوطنية للمستجدات الدولية، بما يتماشى مع أسس ومعتقدات المجتمعات، باعتبار القانون يلبي حاجة اجتماعية في نهاية المطاف.
 - إيلاء العناية اللازمة لإصلاح النظم القضائية، وفق مستجدات إدخال التكنولوجيا الرقمية، دون الإخلال بالمبادئ الأخلاقية التي يقوم عليها نظام العدالة.
 - ضرورة إيلاء العناية الكافية لنظام المساعدة القضائية، و تطويره بما يتناسب مع المتطلبات الجديدة ليس في جوانبه المادية فحسب، وإنما حتى في الجوانب المعنوية، كالتعامل مع الأمية الرقمية ومراعاة الأوضاع الاجتماعية للمتقاضين.

قائمة المراجع:

أولاً- الكتب:

- أروى الجلعود، أحكام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في القضاء، الجمعية العلمية السعودية (قضاء)، ط1، 1444هـ.

ثانياً- المجلات العلمية:

- عمر عبد المجيد مصبح، توظيف خوارزميات " العدالة التنبؤية " في نظام العدالة الجنائية: الآفاق والتحديات، المجلة الدولية للقانون، المجلد العاشر، العدد المنتظم الأول، كلية القانون، دار نشر جامعة قطر، 2021.

- محمد عرفان الخطيب، العدالة التنبؤية والعدالة القضائية الفرص والتحديات، دراسة نقدية معمقة في الموقف الأنكلوسكسوني واللاتيني، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد الثاني عشر، العدد الأول، ماي 2019.
- بلقاسم أمين بن عمرة، مقترح إيتقي للفضاء السيبراني: نظرية العدالة عند جون راولز أنموذجا، مجلة الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية، المجلد 10، عدد 2، ديسمبر 2019.

ثالثاً- الأنظمة والتقارير:

- النظام الأساسي للمفوضية الأوروبية لفعالية العدالة
- تقرير مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان حول الحق في الخصوصية في العصر الرقمي، الدورة الثامنة والأربعون لمجلس حقوق الإنسان، ص 7، (الوثيقة A/HRC/48/31).

رابعاً- المراجع باللغات الأجنبية:

- Trevor N. White and Seth D. Baum, Liability Law for Present and Future Robotics Technology, *Robot Ethics 2.0*, Oxford University Press, 2017,
- Pauline Langlois, Utilisation et impact des outils d'intelligence artificielle dans des contextes de cyberjustice, Mémoire présenté en vue de l'obtention du grade de maîtrise des sciences, HEC MONTRÉAL (École affiliée à l'Université de Montréal), Décembre 2020
- Mélanie Foyer, L'IMPACT DE LA JUSTICE PRÉDICTIVE SUR L'OFFICE DU JUGE, Master 2 de Droit Privé Fondamental, Université de Strasbourg, Année universitaire 2021-2022,
- CEPEJ, Lignes directrices sur la conduite du changement vers la Cyberjustice, Bilan des dispositifs déployés et synthèse de bonnes pratique, Strasbourg, 7 décembre 2016.

- La CEPEJ ,Etude de la CEPEJ pour le Tableau de bord de la justice de l'UE,
<https://www.coe.int/fr/web/cepej/cepej-study-for-the-eu-justice-scoreboard>
- Arret de la cour européenne des droit de l'homme. site internet
<https://hudoc.echr.coe.int/fre?i=001-152990>
- Commission européenne pour l'efficacité de la justice, MANUEL SUR LES TABLEAUX DE BORD POUR LES TRIBUNAUX, Document adopté par la CEPEJ lors de sa 36e réunion plénière, (juin 2021).
<https://rm.coe.int/cepej-2021-8-manuel-sur-les-tableaux-de-bord-pour-les-tribunaux- fr/1680a2c2f7>
- COMMISSION EUROPÉENNE POUR L'EFFICACITE DE LA JUSTICE (CEPEJ), Lignes directrices sur la conduite du changement vers la Cyberjustice, Bilan des dispositifs déployés et synthèse de bonnes pratiques, adopté lors de la 28ème réunion plénière de la CEPEJ, le 7 décembre 2016,
<https://edoc.coe.int/fr/efficacite-de-la-justice/7498/pdf>.
- Commissioner for Human Rights, council of Europe, Human rights by design, future-proofing human rights protection in the era of AI.
<https://rm.coe.int/follow-up-recommendation-on-the-2019-report-human-rights-by-design-fut/1680ab2279>.
- REVISED SATURN GUIDELINES FOR JUDICIAL TIME MANAGEMENT (3rd revision) , adopted at the 31th plenary meeting of the CEPEJ Strasbourg, 3 and 4 December 2018.